



دستور روسيا لعام 1993 مع تعديلاته حتى عام 2008 Constitution of Russia 1993 with Amendments through 2008



دستور روسيا لعام 1993 مع تعديلاته حتى عام 2008

Constitution of Russia 1993 with Amendments through 2008

مصدر النص الانكليزي مأخوذ من الموقع أدناه:

English text sourced from: www.constituteproject.org



المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

© جميع حقوق الترجمة محفوظة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2014

دستور روسيا لعام 1993 مع تعديلاته حتى عام 2008
Constitution of Russia 1993 with Amendments through 2008

النسخة الإلكترونية من هذا المنشور متاحة بموجب رخصة المشاع الإبداعي (CC) - سمة المشاع الإبداعي - رخصة غير تجارية - رخصة المشاركة بالمثل (3.0). يجوز نسخ المنشور وتوزيعه وبنه أو تعديله وتهيئته بشرط استخدامه لأغراض غير تجارية فقط، وأن تنسب المنشور على النحو الصحيح، وأن يتم توزيعه برخصة مماثلة. لمزيد من المعلومات حول رخصة المشاع الإبداعي (CC)، انظر الموقع: <http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/>

منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) مستقلة عن أي مصالح وطنية، أو سياسية معينة. كما أن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تمثل بالضرورة وجهات نظر المؤسسة أو هيئتها العامة أو أعضاء مجلسها.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

International IDEA

Strömsborg

SE - 103 34 Stockholm

Sweden

Tel: +46 8 698 37 00

Fax: +46 8 20 24 22

Email: info@idea.int

Website: www.idea.int

الديباجة

نحن، الشعب المتعدد الجنسيات في الاتحاد الروسي، موحدين بمصير مشترك على أرضنا، محددين حقوق الإنسان والحريات والسلام المدني والوفاق، محافظين على وحدة الدولة المنشأة تاريخياً، منطلقين من مبادئ المساواة وتقرير الشعوب لمصيرهم المعترف بها عالمياً، محترمين ذكرى الأجداد الذين أورثونا حبهم للوطن وإيمانهم بالخير والعدالة، معيدين إحياء سيادة الدولة الروسية ومؤكدين على ثبات أساسها الديمقراطي، ساعين إلى ضمان رفاه روسيا وازدهارها، منطلقين من مسؤولية بلادنا أمام الأجيال الحاضرة والمستقبلية، ومدركين أننا جزء من المجتمع العالمي، نعتمد بموجبه دستور الاتحاد الروسي.

الباب الأول

الفصل 1

أساس النظام الدستوري

المادة 1

1. الاتحاد الروسي- روسيا دولة اتحادية ديمقراطية يحكمها القانون، لها شكل جمهوري للحكومة.

2. اسما الاتحاد الروسي وروسيا مماثلان.

المادة 2

يجب أن تُعطى القيمة العليا للإنسان وحقوقه وحرياته. من واجب الدولة الاعتراف بحقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات واحترامها وحمايتها.

المادة 3

1. شعب الاتحاد الروسي المتعدد الجنسيات هو صاحب السيادة ومصدر السلطة الوحيد في البلاد.

2. يمارس الشعب سلطته مباشرة، ومن خلال الهيئات الحكومية والهيئات المحلية ذات الحكم الذاتي.

3. الاستفتاء والانتخابات الحرة هي التعبير الأعلى المباشر عن سلطة الشعب.

4. يجب ألا يعتدي أحد على السلطة في الاتحاد الروسي. تجوز ملاحقة الاستيلاء على السلطة أو اغتصاب سلطة الدولة، بموجب القانون الاتحادي.

المادة 4

1. تمتد سيادة الاتحاد الروسي إلى مجمل أراضيه.

2. لدستور الاتحاد الروسي والقوانين الاتحادية سيادة على كامل أراضي الاتحاد الروسي.

3. على الاتحاد الروسي أن يضمن سلامة أراضيهِ وحرمتها.

المادة 5

1. يتألف الاتحاد الروسي من جمهوريات وكرائيات (مقاطعات) وأوبلاستات (أقاليم) ومدن ذات أهمية اتحادية، بالإضافة إلى أوبلاست واحد ذات استقلال ذاتي وأوكروغات (مناطق) ذات استقلال ذاتي، ويجب أن تتمتع بحقوق متساوية ككيانات مكونة للاتحاد الروسي.

2. ينبغي أن يكون للجمهورية (الدولة) دستورها وتشريعاتها الخاصة. ينبغي أن يكون للكرائي والأوبلاست والمدينة ذات الأهمية الاتحادية والأوبلاست ذات الاستقلال الذاتي والأوكروغ ذات الاستقلال الذاتي ميثاقها وتشريعاتها الخاصة.

3. يجب أن يستند هيكل روسيا الاتحادي على سلامة الدولة، ووحدة نظام سلطة الدولة، وتقسيم قضايا السلطة والصلاحيات بين الهيئات الحكومية التابعة لدولة الاتحاد الروسي والهيئات الحكومية التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي، وكذلك على المساواة وتقرير شعوب الاتحاد الروسي لمصيرهم بأنفسهم.

4. ينبغي أن تكون الكيانات المكونة للاتحاد الروسي كلها متساوية بعضها مع بعض في علاقاتها مع الهيئات الحكومية التابعة للدولة الاتحادية.

المادة 6

1. يمكن اكتساب المواطنة في الاتحاد الروسي وإنهاؤها وفقاً للقانون الاتحادي، وينبغي أن تكون واحدة ومتساوية، بغض النظر عن كيفية الحصول عليها.

2. يجب أن يتمتع كل مواطن في الاتحاد الروسي بجميع الحقوق والحريات على أراضيه، وأن يتحمل مسؤوليات متساوية على النحو المبين في دستور الاتحاد الروسي.

3. لا يجوز حرمان مواطن من الاتحاد الروسي من مواطنته أو من حق تغييرها.

المادة 7

1. الاتحاد الروسي دولة اجتماعية، تهدف سياستها إلى تهيئة ظروف تضمن حياة كريمة وتطوراً حراً للإنسان.

2. ينبغي حماية عمل الناس وصحتهم في الاتحاد الروسي، وكذلك تحديد حد أدنى مضمون للأجور. وينبغي توفير دعم الدولة للأسرة ولحالات الأمومة والأبوة والطفولة، وللمواطنين المسنين والذين يعانون من إعاقات. ينبغي تطوير نظام للخدمات الاجتماعية وتحديد معاشات الدولة والبدلات والضمانات الأمنية الاجتماعية الأخرى.

المادة 8

1. في الاتحاد الروسي، ينبغي ضمان سلامة الفضاء الاقتصادي والتدفق الحر للسلع والخدمات والموارد المالية، ودعم المنافسة وحرية النشاط الاقتصادي.

2. ينبغي في الاتحاد الروسي الاعتراف بالملتمكات الخاصة والعامة والبلدية وغيرها من أشكال الملكية، وحمايتها على قدم المساواة.

المادة 9

1. يجب استخدام الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية في الاتحاد الروسي، وحمايتها كأساس لحياة ونشاط الشعوب التي تعيش على الأراضي المعنية.

2. قد تكون الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى خاضعة للملكية الخاصة أو العامة أو البلدية أو غيرها من أشكال الملكية.

المادة 10

تُمارس سلطة الدولة في الاتحاد الروسي على أساس تقسيمها إلى سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية. يجب أن تكون أجهزة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مستقلة.

المادة 11

1. يمارس سلطة الدولة في الاتحاد الروسي رئيس الاتحاد الروسي، الجمعية الاتحادية (مجلس الاتحاد ومجلس الدوما)، حكومة الاتحاد الروسي، والمحاكم التابعة للاتحاد الروسي.

2. تمارس سلطة الدولة في الكيانات المكونة للاتحاد الروسي الهيئات الحكومية التابعة للدولة والتي تشكلها تلك الكيانات.

3. يحدّد هذا الدستور، والمعاهدة الاتحادية والمعاهدات الأخرى بشأن تقسيم السلطات والصلاحيات كيفية تقسيم السلطات والصلاحيات بين الهيئات الحكومية التابعة لدولة الاتحاد الروسي والهيئات الحكومية التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي.

المادة 12

ينبغي الاعتراف بالحكم الذاتي المحلي وضمانه في الاتحاد الروسي. يجب أن يكون الحكم الذاتي المحلي مستقلاً في حدود اختصاصه. لا ينبغي أن تشكّل هيئات الحكم الذاتي المحلي جزءاً من نظام الهيئات الحكومية التابعة للدولة.

المادة 13

1. يجب الاعتراف بالتنوع الإيديولوجي في الاتحاد الروسي.

2. لا يجوز اعتماد أيّ إيديولوجية كإيديولوجية للدولة أو اعتبارها ملزمة.

3. يجب الاعتراف بالتنوع السياسي والتعددية الحزبية في الاتحاد الروسي.

4. يجب أن تكون الجمعيات العامة على قدم المساواة أمام القانون.

5. يُمنع إنشاء الجمعيات العامة ذات الأهداف والأنشطة الموجهة نحو التغيير القسري لأساس النظام الدستوري وانتهاك سلامة الاتحاد الروسي، أو تقويض أمنه، أو إنشاء وحدات مسلحة، أو التحريض على الفتنة الاجتماعية أو العرقية أو القومية أو الدينية، وكذلك تُمنع أنشطتها.

المادة 14

1. يجب أن يكون الاتحاد الروسي دولة علمانية. لا يجوز اعتماد أيّ ديانة كدين للدولة أو اعتباره ملزماً.

2. يجب أن تكون الجمعيات الدينية منفصلة عن الدولة وأن تكون على قدم المساواة أمام القانون.

المادة 15

1. لدستور الاتحاد الروسي القوة القانونية العليا، ويكون تأثيره مباشراً، ويجب أن يطبق على كامل أراضي الاتحاد الروسي. لا يجوز أن تتعارض القوانين والتشريعات القانونية الأخرى المعتمدة في الاتحاد الروسي مع الدستور.

2. يجب أن تكون الهيئات الحكومية التابعة للدولة، والهيئات المحلية ذات الحكم الذاتي، والمسؤولون والمواطنون وجمعياتهم ملزمين بتطبيق دستور الاتحاد الروسي وقوانينه.

3. يجب نشر القوانين رسمياً. لا يجوز تطبيق القوانين غير المنشورة، كما لا يجوز تطبيق أي تشريعات قانونية معيارية بشأن حقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات والالتزامات ما لم يتم نشرها رسمياً ليأخذ الجمهور العام علماً بها.

4. يجب أن تكون مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها دولياً، فضلاً عن الاتفاقات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي، جزءاً لا يتجزأ من نظام الاتحاد القانوني. في حال حدّد اتفاق دولي أبرمه الاتحاد الروسي قواعد تختلف عن تلك التي ينصّ عليها القانون، ينبغي تطبيق قواعد الاتفاق الدولي.

المادة 16

1. تشكّل أحكام هذا الفصل من الدستور المبادئ الأساسية للنظام الدستوري للاتحاد الروسي، ولا يجوز تغييرها إلا وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا الدستور.

2. لا يجوز أن تتعارض أيّ أحكام أخرى من هذا الدستور مع المبادئ الأساسية للنظام الدستوري للاتحاد الروسي.

الفصل 2

حقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات

المادة 17

1. في الاتحاد الروسي، يجب الاعتراف بحقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات وضمّانها، وفقاً للمبادئ والقواعد المعترف بها عالمياً للقانون الدولي، ووفقاً لهذا الدستور.

2. يجب أن تكون حقوق الإنسان والحريات الأساسية غير قابلة للتصرف، ويتمتع بها الجميع منذ الولادة.

3. لا يجوز أن تنتهك ممارسة حقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات حقوق الآخرين وحرياتهم.

المادة 18

يجب أن يكون تنفيذ حقوق الإنسان والحريات المدنية مباشراً، ويجب أن تحدّد هذه الحقوق والحريات معنى القوانين ومحتواها وتنفيذها، وعمل السلطة التشريعية والتنفيذية والحكم الذاتي المحلي، كما يجب أن يضمنها القانون.

المادة 19

1. جميع الأشخاص متساوون أمام القانون والمحاكم.

2. تكفل الدولة المساواة في الحقوق الإنسانية والمدنية والحريات، بغض النظر عن الجنس، العرق، الجنسية، اللغة، الأصل، الصفة الرسمية، مكان الإقامة، الموقف من الدين، القناعات، أو العضوية في الجمعيات العامة أو أي ظروف أخرى. جميع أشكال القيود المفروضة على حقوق الإنسان على أساس اجتماعي، عرقي، قومي، لغوي أو ديني محظورة.

3. يتمتع الرجال والنساء بحقوق وحريات متساوية وبتكافؤ في فرص ممارسة هذه الحقوق.

المادة 20

1. للجميع الحق في الحياة.

2. يجوز أن ينشئ القانون الاتحادي عقوبة الإعدام - ريثما يتم إلغاؤها بالكامل - كشكل من أشكال العقاب الحصري لجرائم القتل الخطيرة بشكل خاص، ويكون للمتهم الحق في أن تراجع محكمة قضائية بمشاركة هيئة محلفين.

المادة 21

1. يجب أن تحمي الدولة كرامة الإنسان، ولا يجوز الاستناد إلى أي شيء كأساس للانتقاص منها.

2. لا يجوز أن يخضع أحد للتعذيب أو العنف أو غيره من ضروب المعاملة أو المعاقبة المهينة أو الشديدة. لا يجوز أن يخضع أحد للتجارب الطبية أو العلمية أو غيرها من دون موافقة طوعية.

المادة 22

1. لكل فرد الحق في الحرية والحرمة الشخصية.

2. لا يجوز الاعتقال والاحتجاز والإبقاء في السجن إلا بأمر من المحكمة.

لا يجوز اعتقال شخص لأكثر من 48 ساعة من دون أمر من المحكمة.

المادة 23

1. لكل إنسان الحق في عدم انتهاك حياته الشخصية، خصوصيته الشخصية والعائلية، وحماية شرفه وسمعته.

2. لكل إنسان الحق في خصوصية مراسلاته ومكالماته الهاتفية ورسائله البريدية والبرقية وغيرها من الاتصالات. لا يجوز تقييد هذا الحق إلا بموجب أمر من المحكمة.

المادة 24

1. لا يجوز جمع المعلومات عن الحياة الخاصة لشخص معين وحفظها واستخدامها ونشرها من دون موافقته.

2. الهيئات الحكومية التابعة للدولة والهيئات المحلية ذات الحكم الذاتي ومسؤولوها ملزمون بأن يوفرُوا للجميع إمكانية الاطلاع على الوثائق والمواد التي تؤثر مباشرة على حقوق المرء وحرياته، إلا في حال نص القانون على خلاف ذلك.

المادة 25

لا يجوز انتهاك حرمة المنزل. ولا يحق لأحد الدخول إلى مسكن من دون موافقة مَنْ يقيمون فيه، إلا في الحالات التي تنصّ عليها القوانين الاتحادية، أو بموجب أمر من المحكمة.

المادة 26

1. لكل فرد الحق في تحديد جنسيته وإعلانها. لا يجوز إجبار أحد على تحديد جنسيته وإعلانها.
2. لكل فرد الحق في استخدام لغته الأم وفي حرية اختيار لغة التخاطب والتربية والتعليم والعمل الإبداعي.

المادة 27

1. يحقّ لكل فرد موجود قانونيا على أراضي الاتحاد الروسي السفر بحرية واختيار مكان الإقامة المؤقتة أو الدائمة له بحرية.
2. يستطيع كلّ فرد مغادرة الاتحاد الروسي بحرية. يحقّ لمواطني الاتحاد الروسي العودة بحرية إلى البلاد.

المادة 28

حرية المعتقد والدين مكفولة للجميع، بما في ذلك الحق في اعتناق أو عدم اعتناق أيّ دين، فرديا أو جماعيا، وحرية اختيار المعتقدات الدينية أو المعتقدات الأخرى وامتلاكها ونشرها والتصرف وفقا لها.

المادة 29

1. تكون حرية الفكر والتعبير مكفولة لكل فرد.
2. الدعاية أو التحريض للذان يثيران الكراهية والعداء الاجتماعي أو العرقي أو القومي أو الديني محظوران. الدعاية للتفوق الاجتماعي أو العرقي أو الوطني أو الديني أو اللغوي محظورة أيضا.
3. لا يجوز إجبار أحد على التعبير عن أفكاره وقناعاته أو التتكر لها.
4. لكل فرد الحق في البحث بحرية عن المعلومات والحصول عليها ونقلها والكشف عنها ونشرها عن طريق أي وسيلة قانونية. يحدّد القانون الاتحادي قائمة أنواع المعلومات التي تُعدّ من أسرار الدولة.
5. ينبغي أن تكون حرية وسائل الإعلام مكفولة، وأن تكون الرقابة محظورة.

المادة 30

1. لكل فرد الحق في تكوين الجمعيات، بما في ذلك الحق في إنشاء النقابات لحماية مصالحه. حرية نشاط الجمعيات العامة مكفولة.
2. لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو البقاء فيها.

المادة 31

يحقّ لمواطني الاتحاد الروسي التجمع السلمي، من دون أسلحة، وعقد التجمعات والاجتماعات الجماهيرية والمظاهرات والمسيرات والإضرابات.

المادة 32

1. يتمتع مواطنو الاتحاد الروسي بحق المشاركة في إدارة شؤون الدولة بشكل مباشر ومن خلال ممثليهم.
2. يتمتع مواطنو الاتحاد الروسي بحق الانتخاب والترشح لشغل مناصب في الهيئات الحكومية التابعة للدولة والهيئات المحلية ذات الحكم الذاتي، ويتمتعون كذلك بحق المشاركة في الاستفتاءات.
3. لا يتمتع المواطنون الذين تحدّد محكمة أنهم عاجزون، والمواطنون المسجونون بموجب عقوبة أصدرتها محكمة، بالحق في الانتخاب والترشح.
4. يتمتع مواطنو الاتحاد الروسي بالمساواة في حصولهم على خدمات الدولة.
5. يتمتع مواطنو الاتحاد الروسي بحق المشاركة في إقامة العدالة.

المادة 33

يتمتع مواطنو الاتحاد الروسي بحق الطعن شخصيا وتقديم الطعون الفردية والجماعية أمام هيئات الدولة والهيئات المحلية ذات الحكم الذاتي.

المادة 34

1. لكل فرد الحق في استخدام قدراته وممتلكاته بحرية لممارسة النشاطات التجارية والنشاطات الاقتصادية الأخرى التي لا يحظرها القانون.
2. لا يجوز السماح بممارسة النشاطات الاقتصادية التي تهدف إلى الاحتكار والمنافسة غير المشروعة.

المادة 35

1. يحمي القانون حق الملكية الخاصة.
2. لكل فرد الحق في الحصول على ملكية وتملكها واستخدامها والتخلص منها، سواء على المستوى الفردي أو بالاشتراك مع أشخاص آخرين.
3. لا يجوز حرمان أحد من ملكيته إلا بموجب أمر من المحكمة. لا يجوز نقل الملكية قسرا، بناء على متطلبات الدولة، إلا بتعويض مسبق ونزيه.
4. حق الميراث مكفول.

المادة 36

1. للمواطنين وجمعياتهم حق امتلاك الأراضي كملكية خاصة.
2. يستطيع أصحاب الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى امتلاكها واستخدامها والتخلص منها بحرية، ما دامت أساليبهم لا تؤذي البيئة ولا تنتهك حقوق الآخرين ومصالحهم المشروعة.
3. يحدد القانون الاتحادي شروط استخدام الأراضي وإجراءاته.

المادة 37

1. ينبغي أن يكون العمل حرًا. ينبغي أن يتمتع الجميع بحق استعمال مهاراته في العمل بحرية، واختيار نوع النشاط والمهنة التي يرغب فيهما.
2. العمالة القسرية محظورة.
3. يتمتع كل فرد بحق العمل في ظروف تلبى متطلبات السلامة والنظافة، والحصول على أجر مقابل عمله من دون أي تمييز من أي نوع، على ألا يقل الأجر عن الحد الأدنى للأجور المنصوص عليه في القانون الاتحادي، وكذلك يتمتع الجميع بحق الحماية من البطالة.
4. ينبغي الاعتراف بالحق في قيام منازعات العمل الفردية والجماعية - واستخدام الطرق لحلها - التي ينص عليها القانون الاتحادي، بما في ذلك حق الإضراب.
5. يتمتع كل فرد بحق الاستراحة. ويحق لمن يعملون بموجب عقود عمل ولمدة وقت العمل، بأيام الراحة والعطلات الرسمية والإجازة السنوية المدفوعة، المنصوص عليها في القانون الاتحادي.

المادة 38

1. يجب أن تحمي الدولة الأمومة والطفولة والأسرة.
2. رعاية الأطفال وتربيتهم من حق الوالدين وواجبهما، على قدم المساواة.
3. ينبغي أن يهتم الأطفال الأصحاء الذين تجاوزوا الثمانية عشر من عمرهم برعاية آبائهم وأمهاتهم، إذا كانوا من ذوي الاحتياجات الخاصة.

المادة 39

1. الضمان الاجتماعي في حالات الشيخوخة والمرض والعجز وفقدان المعيل وتربية الأطفال مكفول للجميع، وكذلك في الحالات الأخرى التي يحددها القانون.
2. يحدّد القانون المعاشات والمنافع الاجتماعية التي تقدّمها الدولة.
3. ينبغي تشجيع التأمينات الاجتماعية الطوعية وإنشاء أشكال إضافية من الضمان الاجتماعي والخيري.

المادة 40

1. لكل فرد الحق في منزل. لا يجوز حرمان أحد من منزله تعسفاً.
2. يجب أن تشجّع الهيئات الحكومية التابعة للدولة والهيئات المحلية ذات الحكم الذاتي على بناء المساكن، وأن تهيئ الظروف لممارسة الحق في منزل.
3. يحصل المواطنون ذوو الدخل المنخفض والمواطنون الآخرون الذين يحددهم القانون والذين هم بحاجة إلى منزل على منزل مجاني أو بأسعار معقولة من الصناديق الحكومية أو البلدية أو صناديق الإسكان الأخرى، وفقاً للقواعد التي يحددها القانون.

المادة 41

1. يتمتع كل فرد بالحق في الحماية الصحية والرعاية الطبية. ينبغي تقديم الرعاية الطبية للمواطنين في المؤسسات الصحية الحكومية والبلدية مجاناً؛ على حساب الميزانية المناسبة وأقساط التأمين وغيرها من العائدات.

2. ينبغي تمويل البرامج الاتحادية الروسية الخاصة بحماية الصحة العامة وتحسينها، واتخاذ التدابير اللازمة لتطوير نظم الرعاية الصحية الحكومية والبلدية والخاصة، وتشجيع الأنشطة التي تساهم في تحسين صحة الإنسان، وتطوير التربية البدنية والرياضة والرفاه البيئي والصحي والوبائي.

3. يؤدي إخفاء المسؤولين لوقائع وظروف تشكل خطراً على حياة الناس وصحتهم إلى تحمّل المسؤولية، وفقاً للقانون الاتحادي.

المادة 42

يتمتع كل فرد بالحق في بيئة مؤاتية ومعلومات موثوقة بشأن وضع البيئة، والتعويض عن الأضرار التي تلحق بصحته وممتلكاته بسبب انتهاك القوانين البيئية.

المادة 43

1. لكل فرد الحق في التعليم.
2. ينبغي ضمان حصول الجميع، بشكل مجاني، على التعليم في مرحلة ما قبل الابتدائي، والتعليم الثانوي والمهني في المؤسسات التعليمية والشركات الحكومية والبلدية.
3. لكل فرد الحق في تلقي التعليم العالي المجاني على أساس تنافسي في المؤسسات التعليمية والشركات الحكومية والبلدية.
4. يجب أن يكون التعليم العام الأساسي إلزامياً. ويجب أن يضمن الأهل أو الأوصياء حصول الأطفال على التعليم العام الأساسي.
5. يجب أن يحدّد الاتحاد الروسي المعايير التعليمية الاتحادية، وأن يدعم مختلف أشكال التعليم والتعليم الذاتي.

المادة 44

1. يجب أن تكون الحرية الأدبية والفنية والعلمية والتقنية وغيرها من أنواع النشاط الإبداعي والتدريس مكفولة للجميع. ويجب أن يحمي القانون الملكية الفكرية.
2. لكل فرد الحق في المشاركة في الحياة الثقافية واستخدام المؤسسات الثقافية، والحق في الاطلاع على الشؤون الثقافية القيّمة.
3. ينبغي إلزام الجميع بالاهتمام بالحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي وحماية الآثار التاريخية والثقافية.

المادة 45

1. ينبغي ضمان حماية الدولة لحقوق الإنسان والحقوق المدنية والحرية في الاتحاد الروسي.
2. لكل فرد الحق في حماية حقوقه وحرياته بكل الوسائل التي لا يحظرها القانون.

المادة 46

1. حماية الحقوق والحريات في المحكمة مكفولة لكل فرد.
2. يجوز الطعن في المحكمة بقرارات وأعمال (أو تقاعس) الهيئات الحكومية التابعة للدولة، والهيئات المحلية ذات الحكم الذاتي والمنظمات العامة والمسؤولين.
3. وفقا للمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي، لكل فرد الحق في مناقشة الهيئات المشتركة بين الدول لحماية حقوق الإنسان والحريات، في حال استنفاد جميع وسائل الحماية القانونية الداخلية المتاحة.

المادة 47

1. لا يجوز حرمان أحد من حق الاستماع إلى قضيته في محكمة وأمام القاضي الذي تقع القضية ضمن اختصاصه بموجب القانون.
2. يحق لأي فرد متهم بارتكاب جريمة في أن تدرس محكمة قضيته بمشاركة هيئة محلفين في الحالات التي ينص عليها القانون الاتحادي.

المادة 48

1. الحق في المساعدة القانونية المؤهلة مكفول لكل فرد. ويجب توفير المساعدة القانونية مجانا في الحالات التي ينص عليها القانون.
2. يكون لأي شخص محتجز أو اقتيد إلى الحجز أو كان متهمًا بارتكاب جريمة، الحق في استخدام مساعدة محامٍ (محامي دفاع) منذ لحظة اعتقاله أو احتجازه أو اتهامه.

المادة 49

1. يُعتبر أي شخص متهم بارتكاب جريمة بريئا حتى تثبت إدانته، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في القانون الاتحادي، وتؤكد عقوبة قضائية تدخل حيز التنفيذ القانوني.
2. ليس المتهم ملزما بإثبات براءته.
3. ينبغي تفسير الشكوك التي لا يمكن إزالتها بشأن ذنب شخص معين في صالح المتهم.

المادة 50

1. لا تجوز إدانة شخص ما مرتين لجريمة واحدة ووحيدة.
2. عند إحقاق العدل، لا يجوز السماح باستخدام الأدلة التي يتم الحصول عليها بانتهاك القانون الاتحادي.
3. يحق لأي شخص أدين بجريمة الطعن في الحكم أمام محكمة أعلى، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في القانون الاتحادي، ويحق له كذلك طلب العفو أو تخفيف العقوبة.

المادة 51

1. لا ينبغي إلزام أي شخص بأن يشهد ضد نفسه أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب المقربين الذين يحدّد القانون الاتحادي درجة قرابتهم.

2. قد ينشئ القانون الاتحادي حالات أخرى يمكن فيها إلغاء إلزام تقديم الأدلة.

المادة 52

يحمي القانون حقوق ضحايا الجرائم أو إساءة استعمال المناصب. على الدولة أن توفر للضحايا إمكانية الوصول إلى العدالة والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم.

المادة 53

لكل فرد الحق في الحصول على تعويض من الدولة عن الأضرار الناجمة عن الأعمال غير المشروعة (أو التقاعس) من الهيئات الحكومية التابعة للدولة ومسؤوليها.

المادة 54

1. لا يجوز أن يكون للقانون الذي ينشئ مسؤولية أو يزيد بها أثر رجعي.

2. لا يجوز أن يتحمل أحد مسؤولية عمل لم يكن يُعتبر جريمة عندما قام به. وينبغي تطبيق القانون الجديد في حال إلغاء المسؤولية أو تخفيفها بعد ارتكاب جنحة معينة.

المادة 55

1. لا يجوز تفسير التعداد في دستور الاتحاد الروسي للحقوق والحريات الأساسية باعتباره إنكاراً أو انتقاصاً لحقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات الأخرى المعترف بها عالمياً.

2. في الاتحاد الروسي، لا يجوز اعتماد أي قوانين تلغي حقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات أو تنتقص منها.

3. لا يجوز أن يحدّ القانون الاتحادي من حقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات، إلا بالحدّ اللازم لحماية أساس النظام الدستوري والأخلاق والصحة والحقوق والمصالح المشروعة الخاصة بالآخرين، ولضمان الدفاع عن البلاد وأمن الدولة.

المادة 56

1. في ظروف حالة الطوارئ، ومن أجل ضمان سلامة المواطنين وحماية النظام الدستوري، ووفقاً للقانون الدستوري الاتحادي، قد يتم فرض بعض القيود على حقوق الإنسان والحريات، مع تحديد حدود القيام بذلك ومدته.

2. يجوز فرض حالة الطوارئ على كامل أراضي الاتحاد الروسي وفي مناطق معينة بحسب الظروف، ووفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون الدستوري الاتحادي.

3. لا يجوز تقييد الحقوق والحريات المنصوص عليها في المواد 20 و 21 و 23 (الجزء 1) و 24 و 28 و 34 (الجزء 1) و 40 (الجزء 1) و 46 إلى 54 من دستور الاتحاد الروسي.

المادة 57

يجب إلزام الجميع بدفع الضرائب والرسوم المحددة قانوناً. لا يجوز أن يكون للقوانين التي تحدد ضرائب جديدة أو تؤثر سلباً على دافعي الضرائب أثر رجعي.

المادة 58

على كل فرد واجب الحفاظ على الطبيعة والبيئة والتعامل مع الموارد الطبيعية بعناية.

المادة 59

1. يكون الدفاع عن الوطن واجبا لمواطني الاتحاد الروسي والتزاما لهم.
2. ينبغي على مواطني الاتحاد الروسي أداء الخدمة العسكرية، وفقا للقانون الاتحادي.
3. في حال كانت فئات مواطني الاتحاد الروسي أو معتقداتهم الدينية تتعارض مع الخدمة العسكرية، وفي الحالات الأخرى التي يحددها القانون الاتحادي، يحق لهم استبدالها بخدمة مدنية بديلة.

المادة 60

يجوز لمواطني الاتحاد الروسي أن يمارس حقوقه وواجباته كلها بشكل مستقل، بدءا من سن الثمانية عشر عاما.

المادة 61

1. لا يجوز ترحيل مواطن من الاتحاد الروسي من البلاد أو تسليمه إلى دولة أخرى.
2. يضمن الاتحاد الروسي حماية مواطنيه ورعايتهم خارج البلاد.

المادة 62

1. يجوز لمواطن من الاتحاد الروسي أن يحمل جنسية دولة أجنبية (جنسية مزدوجة)، وفقا للقانون الاتحادي أو لمعاهدة دولية يبرمها الاتحاد الروسي.
2. لا يجوز أن تقلص حيازة مواطن من الاتحاد الروسي جنسية أجنبية من حقوقه وحرياته، ولا يجوز أن تحرره من الالتزامات المنصوص عليها للمواطنة الروسية، إلا في حال حُدّد خلاف ذلك في القانون الاتحادي أو في معاهدة دولية يبرمها الاتحاد الروسي.
3. يتمتع المواطنون الأجانب والأشخاص عديمو الجنسية في الاتحاد الروسي بحقوق ويتحملون التزامات متساوية مع مواطني الاتحاد الروسي، إلا في الحالات المذكورة في القانون الاتحادي أو في معاهدة دولية يبرمها الاتحاد الروسي.

المادة 63

1. يمنح الاتحاد الروسي اللجوء السياسي للمواطنين الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية، وفقا لمعايير القانون الدولي المعترف بها دوليا.
2. لا يجوز تسليم الأشخاص الذين يتعرضون في الاتحاد الروسي للاضطهاد بسبب معتقداتهم السياسية أو أعمالهم (أو تفاعسهم) التي لا تعتبر جريمة في الاتحاد الروسي لدول أخرى. ينبغي تسليم الأشخاص المتهمين بارتكاب جريمة وتسليم المدانين لأداء عقوباتهم في دول أخرى، على أساس القانون الاتحادي أو معاهدة دولية يبرمها الاتحاد الروسي.

المادة 64

تشكل أحكام هذا الفصل المبادئ الأساسية للوضع القانوني للفرد في الاتحاد الروسي، ولا يجوز تغييرها إلا وفقا للإجراءات المحددة في هذا الدستور.

الفصل 3 البنية الاتحادية

المادة 65

1. يتكوّن الاتحاد الروسي من الكيانات المكوّنة التالية: جمهورية أديغيا (الأديغية)، جمهورية ألتاي، جمهورية باشكورتوستان، جمهورية بورياتيا، جمهورية داغستان، جمهورية إنغوشيا، جمهورية قبردينو- بلقاريا، جمهورية كالميكيا، جمهورية كرتاشيفو-شركيسيا، جمهورية كاريليا، جمهورية كومي، جمهورية ماريچ، جمهورية مورديفيا، جمهورية ساخا (ياقوتيا)، جمهورية أوسيتيا الشمالية- ألانيا، جمهورية تتارستان، جمهورية توفاء، جمهورية أودمورتيا، جمهورية خاكاسيا، جمهورية الشيشان، جمهورية تشوفاشيا؛ ألتاي كراي، كراسنودار كراي، كراسنويارسك كراي، بيرم كراي، بريموري كراي، ستافروبول كراي، خاباروفسك كراي؛ أمور أوبلاست، أرخانجيلسك أوبلاست، أستراخان أوبلاست، بيلغورود أوبلاست، بريانسك أوبلاست، فلاديمير أوبلاست، فولغوغراد أوبلاست، فولوغدا أوبلاست، فورونيج أوبلاست، إيفانوفو أوبلاست، إركوتسك أوبلاست، كالينينغراد أوبلاست، كالوغا أوبلاست، كامتشاتكا أوبلاست، كيمروفو أوبلاست، كيروف أوبلاست، كوستروما أوبلاست، كورغان أوبلاست، كورسك أوبلاست، لينينغراد أوبلاست، ليبيتسك أوبلاست، ماغادان أوبلاست، موسكو أوبلاست، مورمانسك أوبلاست، نيجني نوفغورود أوبلاست، نوفغورود أوبلاست، نوفوسيبيرسك أوبلاست، أومسك أوبلاست، أورنبيرغ أوبلاست، أوريول أوبلاست، بانزا أوبلاست، بسكوف أوبلاست، روستوف أوبلاست، رязان أوبلاست، سمارا أوبلاست، ساراتوف أوبلاست، ساخالين أوبلاست، سفيردلوفسك أوبلاست، سمولينسك أوبلاست، تامبوف أوبلاست، تفير أوبلاست؛ تومسك أوبلاست، تولا أوبلاست، تيومين أوبلاست، أوليانوفسك أوبلاست، تشيلياابينسك أوبلاست، تشيتا أوبلاست، ياروسلاف أوبلاست؛ موسكو وسانت بطرسبرغ – مدينتان لهما أهمية اتحادية؛ الأوبلاست اليهودية ذات الحكم الذاتي؛ أوكروغ أغيانسك- بورياتيا ذات الحكم الذاتي، أوكروغ كوريك ذات الحكم الذاتي، أوكروغ نينيتس ذات الحكم الذاتي، أوكروغ تايمير (دولجانو نينيتس) ذات الحكم الذاتي، أوكروغ أوست- أوردا بورياتيا ذات الحكم الذاتي؛ أوكروغ خانتي مانسيسك- يوغرا ذات الحكم الذاتي، أوكروغ تشوكوتكا ذات الحكم الذاتي، أوكروغ ايفينك ذات الحكم الذاتي، أوكروغ يامالو- نينيتس ذات الحكم الذاتي.

2. ينبغي أن يتمّ قبول ضمّ أو إنشاء كيان مكوّن جديد، وفقا للإجراءات التي يحددها القانون الدستوري الاتحادي.

المادة 66

1. يحدد دستور الاتحاد الروسي ودستور الجمهورية صفة الجمهورية.
2. يتمّ تحديد صفة الكراي والأوبلاست والمدينة ذات الأهمية الاتحادية والأوكروغ ذات الحكم الذاتي، بموجب دستور الاتحاد الروسي وميثاق الكراي والأوبلاست والمدينة ذات الأهمية الاتحادية، والأوكروغ ذات الحكم الذاتي الذي تعتمد عليه الهيئة التشريعية (الممثلة) في الكيان المكوّن المناسب.
3. يجوز اعتماد قانون اتحادي بشأن أوبلاست ذي حكم ذاتي أو أوكروغ ذي حكم ذاتي بعد أن تقدّمه الهيئات التشريعية والتنفيذية في هذا الأوبلاست أو الأوكروغ.
4. يجوز تنظيم العلاقات بين الأوكروغات ذات الحكم الذاتي في الكرايات والأوبلاستات بموجب القانون الاتحادي، أو عن طريق معاهدة بين الهيئات الحكومية التابعة للدولة في الأوكروغ ذات الحكم الذاتي، وبالتالي مع الهيئات الحكومية التابعة للدولة في الكراي أو الأوبلاست.

5. يجوز تغيير صفة كيان مكّون للاتحاد الروسي عن طريق الاتفاق المتبادل بين الاتحاد الروسي والكيان المكّون، وفقا للقانون الدستوري الاتحادي.

المادة 67

1. ينبغي أن تضمّ أراضي الاتحاد الروسي أراضي الكيانات المكونة له، والمياه الداخلية والمياه الإقليمية والمجال الجوي فوقها.
2. للاتحاد الروسي حقوق سيادية على الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة له، ويمارس ولايته القضائية عليهما، وفقا للإجراءات التي يحددها القانون الاتحادي وقواعد القانون الدولي.
3. يجوز تغيير الحدود بين الكيانات المكونة للاتحاد الروسي، بناء على موافقة متبادلة بينها.

المادة 68

1. اللغة الروسية هي لغة الدولة على كامل أراضي الاتحاد الروسي.
2. للجمهوريات الحق في تحديد لغاتها الخاصة. وينبغي استخدام هذه اللغات إلى جانب لغة الدولة للاتحاد الروسي في الهيئات الحكومية التابعة للدولة والهيئات المحلية ذات الحكم الذاتي ومؤسسات الدولة في الجمهوريات.
3. يضمن الاتحاد الروسي لشعوبه كلّها حقّ الحفاظ على لغتها الأمّ وتهيئة الظروف لدراستها وتطويرها.

المادة 69

يضمن الاتحاد الروسي حقوق السكان الأصليين القليلي العدد، وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا والمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي.

المادة 70

1. يحدّد القانون الدستوري الاتحادي علم الدولة وشعارها ونشيد الاتحاد الروسي، ويحدّد كذلك وصفها وإجراءات استعمالها الرسمي.
2. مدينة موسكو هي عاصمة الاتحاد الروسي. ويحدّد القانون الاتحادي صفة العاصمة.

المادة 71

للاتحاد الروسي ولاية قضائية على:

- أ. اعتماد دستور الاتحاد الروسي وقوانينه الاتحادية وتعديلها ومراقبة الامتثال لها؛
- ب. البنية الاتحادية للاتحاد الروسي وأراضيها؛
- ج. تنظيم حقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات والمواطنة في الاتحاد الروسي وحمايتها، وتنظيم حقوق الأقليات القومية وحمايتها؛
- د. إنشاء نظام الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية الاتحادية، وإجراءات تنظيمها وأنشطتها، وتشكيل الهيئات الحكومية التابعة للدولة الاتحادية؛
- هـ. ممتلكات الدولة الاتحادية وإدارتها؛
- و. وضع المبادئ الأساسية للسياسة والبرامج الاتحادية في إطار التنمية الحكومية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية والوطنية في الاتحاد الروسي؛

ز. وضع المبادئ القانونية الأساسية للسوق الموحد؛ وللشؤون المالية والخاصة بالعمل والائتمان وتنظيم الجمارك؛ وإصدار العملة؛ والمبادئ الأساسية لسياسة التسعير؛ والخدمات الاقتصادية الاتحادية، بما في ذلك المصارف الاتحادية؛

- ح. الميزانية الاتحادية والضرائب والجبائات الاتحادية، والصناديق الاتحادية للتنمية الإقليمية؛
ط. الأنظمة الاتحادية لهندسة الطاقة، الطاقة النووية، المواد الانشطارية، النقل الاتحادي، السكك الحديدية، المعلومات، الاتصالات، والأنشطة في الفضاء؛
ي. السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للاتحاد الروسي، والمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي، وقضايا الحرب والسلم؛
ك. علاقات الاتحاد الروسي الاقتصادية الخارجية؛
ل. الدفاع والأمن والإنتاج الحربي، وتحديد إجراءات بيع وشراء الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية والمعدات الأخرى، وإنتاج المواد السامة والمواد المخدرة وإجراءات استخدامها؛
م. تحديد وضع حدود الدولة ومياها الإقليمية ومجالها الجوي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري للاتحاد الروسي وحمايتها؛
ن. النظام القضائي والنيابة العامة والتشريعات الجنائية والإجرائية الجنائية والتنفيذية الجنائية، والعفو والصفح، والتشريعات القضائية المدنية والإجرائية المدنية والتحكيمية الإجرائية، والتنظيم القانوني للملكية الفكرية؛
س. قانون التصادم الاتحادي؛
ع. خدمة الأرصاد الجوية والمعايير والأنظمة المترية والخاصة بالوقت، الجيوديسيا، رسم الخرائط، أسماء الوحدات الجغرافية، الإحصاءات الرسمية، والمحاسبة؛
ف. جوائز الدولة والألقاب الفخرية في الاتحاد الروسي؛
ص. خدمة الدولة الاتحادية.

المادة 72

1. يجب أن يكون التالي ضمن الولاية القضائية المشتركة للاتحاد الروسي والكيانات المكونة له:
- أ. تدابير لضمان تطابق دساتير الجمهوريات وقوانينها، والمواثيق والقوانين والإجراءات القانونية المعيارية الأخرى الخاصة بالكرايات والمدن ذات الأهمية الاتحادية، والأوبلاستات ذات الحكم الذاتي، والأوكروغات ذات الحكم الذاتي مع دستور الاتحاد الروسي والقوانين الاتحادية؛
ب. حماية حقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات، حماية حقوق الأقليات القومية، ضمان المشروعية والقانون والنظام والأمن العام، وأنظمة المنطقة الحدودية؛
ج. قضايا امتلاك الأراضي والمناطق الجوفية والمياه والموارد الطبيعية الأخرى واستخدامها وإدارتها؛
د. ترسيم ممتلكات الدولة؛
هـ. استخدام الموارد الطبيعية، وحماية البيئة وأحكام السلامة البيئية؛ وبخاصة الأراضي الطبيعية المحمية، وحماية المعالم التاريخية والثقافية؛
و. القضايا العامة المتعلقة بالتربية والتعليم والعلوم والثقافة والتربية البدنية والرياضة؛
ز. تنسيق قضايا الرعاية الصحية؛ وحماية الأسرة والأمومة والأبوة والطفولة، والحماية الاجتماعية، بما في ذلك الضمان الاجتماعي؛
ح. اتخاذ تدابير لمواجهة الكوارث والكوارث الطبيعية والأوبئة وتصحيح آثارها؛
ط. وضع مبادئ مشتركة للضرائب والجبائات في الاتحاد الروسي؛
ي. التشريعات الإدارية والإدارية الإجرائية الخاصة بالعمل والأسرة والإسكان والأراضي والمياه والغابات، والتشريعات الخاصة بالموارد الجوفية وحماية البيئة؛
ك. موظفو الهيئات القضائية وإنفاذ القانون، والمحامون وكتاب العدل؛
ل. حماية المواطن التقليدية وطريقة الحياة التقليدية للمجتمعات الإثنية الصغيرة؛
م. وضع المبادئ العامة الخاصة بتنظيم نظام الهيئات الحكومية التابعة للدولة والهيئات المحلية ذات الحكم الذاتي؛

ن. تنسيق العلاقات الاقتصادية الدولية والأجنبية الخاصة بالكيانات المكوّنة للاتحاد الروسي، واحترام الاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي.

2. تنطبق أحكام هذه المادة، على حدّ سواء، على الجمهوريات والكرائيات والأوبلاستات والمدن ذات الأهمية الاتحادية والأوبلاستات ذات الحكم الذاتي والأوكروغات ذات الحكم الذاتي.

المادة 73

تتمتع الكيانات المكوّنة للاتحاد الروسي بسلطة الدولة الكاملة خارج حدود سلطة الاتحاد الروسي وسلطات الاتحاد الروسي، بشأن القضايا الخاضعة للولاية القضائية المشتركة بين الاتحاد الروسي والكيانات المكوّنة له.

المادة 74

1. لا يسمح في أراضي الاتحاد الروسي إقامة حدود جمركية أو فرض الرسوم والجبايات أو أي عوائق أخرى أمام التدفق الحرّ للسلع والخدمات والموارد المالية.

2. لا يجوز فرض قيود على حركة السلع والخدمات وفقا للقانون الاتحادي؛ إلا لضمان الأمن وحماية حياة وصحة الناس والموارد الطبيعية الاحتياطية والقيم الثقافية.

المادة 75

1. الروبل هي الوحدة النقدية في الاتحاد الروسي. يتمّ إصدار الأموال حصرا من قبل البنك المركزي للاتحاد الروسي. لا يجوز إدخال وإصدار عملات أخرى في روسيا.

2. تكون حماية وضمان استقرار الروبل المهمة الرئيسة للبنك المركزي للاتحاد الروسي، الذي عليه أن يقوم بهذه المهمة بشكل مستقلّ عن الهيئات الحكومية الأخرى التابعة للدولة.

3. يحدّد القانون الاتحادي نظام الضرائب المدفوعة للميزانية الاتحادية، والمبادئ العامة للضرائب والرسوم في الاتحاد الروسي.

4. يتمّ إصدار قروض الدولة، وفقا للإجراءات المحددة في القانون الاتحادي، وينبغي طرحها على أساس طوعي.

المادة 76

1. فيما يتعلق بالقضايا التي تقع ضمن الولاية القضائية للاتحاد الروسي، ينبغي اعتماد القوانين الدستورية الاتحادية والقوانين الاتحادية. ويتمّ تنفيذ هذه القوانين بشكل مباشر على كامل أراضي الاتحاد الروسي.

2. فيما يتعلق بالقضايا التي تقع ضمن الولاية القضائية المشتركة بين الاتحاد الروسي والكيانات المكوّنة له، وبالإضافة إلى القوانين الاتحادية، ينبغي إصدار قوانين وتشريعات قانونية معيارية أخرى للكيانات المكوّنة للاتحاد الروسي، وينبغي اعتمادها وفقا لتلك القوانين الاتحادية.

3. لا يجوز أن تتعارض القوانين الاتحادية مع القوانين الدستورية الاتحادية.

4. خارج حدود سلطة الاتحاد الروسي والولاية القضائية المشتركة بين الاتحاد الروسي والكيانات المكوّنة له، تمارس الجمهوريات والكرائيات والأوبلاستات والمدن ذات الأهمية الاتحادية والأوبلاستات ذات الحكم الذاتي والأوكروغات ذات الحكم الذاتي التنظيم القانوني الخاص بها، بما في ذلك اعتماد القوانين والتشريعات القانونية المعيارية الأخرى.

5. لا يجوز أن تتعارض القوانين والتشريعات القانونية المعيارية الأخرى الخاصة بالكيانات المكونة للاتحاد الروسي مع القوانين الاتحادية التي يتم اعتمادها وفقا للجزأين الأول والثاني من هذه المادة. في حال وقوع تعارض بين القانون الاتحادي وأي تشريع آخر صادر في الاتحاد الروسي، يُعتدّ بالقانون الاتحادي.

6. في حال وقوع تعارض بين القانون الاتحادي وتشريع قانوني معياري خاص بكيان مكون للاتحاد الروسي، صدر وفقا للجزء الرابع من هذه المادة، يُعتدّ بالتشريع القانوني المعياري الخاص بالكيان المكون للاتحاد الروسي.

المادة 77

1. ينبغي أن تنشئ الكيانات المكونة للاتحاد الروسي نظام الهيئات الحكومية التابعة للدولة، من الجمهوريات إلى الكرايات والأوبلاست والمدن ذات الأهمية الاتحادية والأوبلاستات ذات الحكم الذاتي والأوكروغات ذات الحكم الذاتي، وذلك بشكل مستقل وفقا للمبادئ الأساسية للنظام الدستوري للاتحاد الروسي والمبادئ العامة لتنظيم الهيئات الحكومية التمثيلية والتنفيذية التابعة للدولة، والتي يحددها القانون الاتحادي.

2. ضمن حدود ولاية الاتحاد الروسي القضائية وسلطاته بشأن القضايا التي تقع ضمن الولاية القضائية المشتركة بين الاتحاد الروسي والكيانات المكونة له، تشكل الهيئات الحكومية التنفيذية الاتحادية والهيئات الحكومية التنفيذية التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي نظاما موحدًا للسلطة التنفيذية في الاتحاد الروسي.

المادة 78

1. يجوز للهيئات الحكومية التنفيذية الاتحادية إنشاء الهيئات الإقليمية الخاصة بها، وتعيين المسؤولين المناسبين من أجل ممارسة صلاحياتها.

2. من خلال اتفاق مع الهيئات الحكومية التنفيذية التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي، يجوز للهيئات الحكومية التنفيذية الاتحادية أن تفوض البعض من صلاحياتها لهذه الهيئات التابعة للكيانات، على ألا يتعارض ذلك مع دستور الاتحاد الروسي والقوانين الاتحادية.

3. من خلال اتفاق مع الهيئات الحكومية التنفيذية الاتحادية، يجوز للهيئات الحكومية التنفيذية التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي أن تفوض البعض من صلاحياتها لهذه الهيئات الاتحادية.

4. يجب أن يتأكد رئيس الاتحاد الروسي وحكومة الاتحاد الروسي من تنفيذ صلاحيات سلطة الدولة الاتحادية على كامل أراضي الاتحاد الروسي، وفقا لدستور الاتحاد الروسي.

المادة 79

يجوز للاتحاد الروسي أن يشارك في الجمعيات بين الدول وينقل بعض صلاحياته لتلك الجمعيات، وفقا للمعاهدات الدولية، على ألا يترتب عن ذلك فرض قيود على حقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات، وألا يتعارض مع المبادئ الأساسية للنظام الدستوري للاتحاد الروسي.

الفصل 4 رئيس الاتحاد الروسي

المادة 80

1. رئيس الاتحاد الروسي هو رأس الدولة.
2. رئيس الاتحاد الروسي هو كفيل دستور الاتحاد الروسي وحقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات. ووفقا للإجراءات التي ينص عليها دستور الاتحاد الروسي، عليه اتخاذ تدابير لحماية سيادة الاتحاد الروسي وسلامته واستقلال الدولة، كما عليه أن يكفل التفاعل بين الهيئات الحكومية التابعة للدولة وسيرها بشكل منسق.
3. يقوم رئيس الاتحاد الروسي، وفقا لدستور الاتحاد الروسي والقوانين الاتحادية، بتحديد الأهداف الأساسية لسياسة الدولة الداخلية والخارجية.
4. بما أن رئيس الاتحاد الروسي هو رأس الدولة، عليه تمثيل الاتحاد الروسي داخل البلاد وفي العلاقات الدولية.

المادة 81

1. ينتخب مواطنو الاتحاد الروسي رئيس الاتحاد الروسي لمدة ست سنوات بالاقتراع العام الشامل والمتساوي والمباشر والسري.
2. يمكن انتخاب أي مواطن من الاتحاد الروسي لا يقل عمره عن 35 سنة، وأقام في الاتحاد الروسي على أساس دائم لمدة لا تقل عن 10 سنوات كرئيس للاتحاد الروسي.
3. لا يجوز لشخص واحد ووحيد أن يشغل منصب رئيس الاتحاد الروسي لأكثر من ولايتين على التوالي.
4. يحدد القانون الاتحادي إجراءات انتخاب رئيس الاتحاد الروسي.

المادة 82

1. لدى تولي مهام منصب رئيس الاتحاد الروسي، ينبغي على الرئيس المنتخب أن يحلف يمين الولاء للشعب كما يلي: "أقسم أنني في أثناء ممارستي لصلاحيات رئيس الاتحاد الروسي، سأحترم وأحمي حقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات، وأحترم وأحمي دستور الاتحاد الروسي، وأحمي سيادته واستقلاله وأمن الدولة وسلامتها، وأخدم الشعب بإخلاص".
2. ينبغي أن يتم حلف اليمين في خلال احتفال رسمي، بحضور أعضاء مجلس الاتحاد وممثلي مجلس الدوما وقضاة المحكمة الدستورية في الاتحاد الروسي.

المادة 83

- رئيس الاتحاد الروسي:
- أ. يعين رئيس حكومة الاتحاد الروسي بموافقة مجلس الدوما؛
 - ب. يحق له أن يرأس اجتماعات حكومة الاتحاد الروسي؛
 - ج. يعتمد القرارات بشأن استقالة حكومة الاتحاد الروسي؛
 - د. يرشح لمجلس الدوما مرشحا لتعيينه في منصب رئيس البنك المركزي للاتحاد الروسي؛ ويرفع لمجلس الدوما مسألة إقالة رئيس البنك المركزي للاتحاد الروسي من منصبه؛

هـ. وفقا لمقترحات رئيس حكومة الاتحاد الروسي، يعين ويقبل نائب رئيس حكومة الاتحاد الروسي والوزراء الاتحاديين؛

و. يقدم لمجلس الاتحاد الترشيحات لمناصب قضاة المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي، والمحكمة العليا للاتحاد الروسي، ومحكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي، ومرشحا واحدا لمنصب النائب العام للاتحاد الروسي؛ يقدم لمجلس الاتحاد مقترحات بشأن إقالة النائب العام للاتحاد الروسي من منصبه؛ يعين قضاة المحاكم الاتحادية الأخرى؛

ز. يشكّل ويرأس مجلس الأمن الروسي، الذي يحدّد القانون الاتحادي صفته؛

ح. يوافق على عقيدة الاتحاد الروسي العسكرية؛

ط. يشكّل إدارة رئيس الاتحاد الروسي؛

ي. يعين الممثلين المفوضين لرئيس الاتحاد الروسي ويعزلهم؛

ك. يعين القيادات العليا للقوات المسلحة للاتحاد الروسي ويعزلهم؛

ل. يعين ويستدعي، بعد مشاورات مع اللجان والهيئات المختصة في مجالس الجمعية الاتحادية، الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد الروسي في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية.

المادة 84

رئيس الاتحاد الروسي:

أ. يعلن انتخابات مجلس الدوما، وفقا لدستور الاتحاد الروسي والقانون الاتحادي؛

ب. يحلّ مجلس الدوما، في الحالات وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في دستور الاتحاد الروسي؛

ج. يعلن الاستفتاءات، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في القانون الدستوري الاتحادي؛

د. يقدم مشاريع القوانين إلى مجلس الدوما؛

هـ. يوقع على القوانين الاتحادية ويسنّها؛

و. يوجّه للجمعية الاتحادية رسائل سنوية حول الوضع في البلاد والأهداف الأساسية للسياسة الداخلية والخارجية للدولة.

المادة 85

1. يجوز لرئيس الاتحاد الروسي أن يستخدم إجراءات تصالحية لحلّ النزاعات بين الهيئات الحكومية التابعة لدولة الاتحاد الروسي والهيئات المحلية التابعة للكيانات المكوّنة للاتحاد الروسي، وكذلك النزاعات بين الهيئات الحكومية التابعة للكيانات المكوّنة للاتحاد الروسي. في حال لم يتمّ التوصل إلى قرار متفق عليه، يحقّ للرئيس إحالة النزاع إلى المحكمة المختصة.

2. يحقّ لرئيس الاتحاد الروسي تعليق تشريعات الهيئات الحكومية التنفيذية التابعة للكيانات المكوّنة للاتحاد الروسي، في حال كانت هذه التشريعات تتعارض مع دستور الاتحاد الروسي والقوانين الاتحادية، أو مع التزامات الاتحاد الروسي الدولية، أو تنتهك حقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات، وذلك إلى حين تقوم المحكمة المختصة بحلّ المسألة.

المادة 86

رئيس الاتحاد الروسي:

أ. يوجّه السياسة الخارجية للاتحاد الروسي؛

ب. يجري المفاوضات ويوقع على المعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي؛

ج. يوقع على وثائق التصديق؛

د. يتلقى أوراق اعتماد واستدعاء الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين في مكتبه.

المادة 87

1. رئيس الاتحاد الروسي، هو القائد الأعلى للقوات المسلحة في الاتحاد الروسي.
2. في حالة العدوان على الاتحاد الروسي أو التهديد المباشر بالعدوان، يطبق رئيس الاتحاد الروسي الأحكام العرفية على أراضي الاتحاد الروسي أو على بعض أجزاء منها، ويقوم على الفور بإبلاغ مجلس الاتحاد ومجلس الدوما بذلك.
3. يحدّد القانون الدستوري الاتحادي نظام الأحكام العرفية.

المادة 88

في الظروف ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في القانون الدستوري الاتحادي، يطبق رئيس الاتحاد الروسي حالة الطوارئ في أراضي الاتحاد الروسي أو على بعض أجزاء منها، ويقوم على الفور بإبلاغ مجلس الاتحاد ومجلس الدوما بذلك.

المادة 89

- رئيس الاتحاد الروسي:
- أ. يبتّ في القضايا المتعلقة بالمواطنة في الاتحاد الروسي ويمنح اللجوء السياسي؛
 - ب. يمنح جوائز الدولة المقدمة من الاتحاد الروسي والألقاب الفخرية المقدمة من الاتحاد الروسي والرتب العسكرية العليا والعليا الخاصة؛
 - ج. يمنح العفو.

المادة 90

1. يصدر رئيس الاتحاد الروسي المراسيم واللوائح.
2. المراسيم واللوائح التي يصدرها رئيس الاتحاد الروسي ملزمة على كامل أراضي الاتحاد الروسي.
3. لا يجوز أن تتعارض المراسيم واللوائح التي يصدرها رئيس الاتحاد الروسي مع دستور الاتحاد الروسي والقوانين الاتحادية.

المادة 91

يتمتع رئيس الاتحاد الروسي بالحصانة.

المادة 92

1. يبدأ رئيس الاتحاد الروسي بممارسة مهامه من لحظة حلف اليمين، ويتوقف عن أداء مهامه عند انتهاء ولايته وبعد أن يحلف رئيس الاتحاد الروسي الجديد المنتخب اليمين.
2. يتوقف رئيس الاتحاد الروسي عن ممارسة مهامه قبل نهاية ولايته في حال استقالته، أو عدم قدرته على أداء المهام الموكلة إليه بشكل مستمرّ ولأسباب صحية، أو إقالته. يتم إجراء الانتخابات الرئاسية قبل انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ الإنهاء المبكر لولاية منصب الرئاسة.
3. في جميع الحالات التي لا يكون فيها رئيس الاتحاد الروسي قادرا على أداء مهامه، يتم تفويضها بشكل مؤقت إلى رئيس حكومة الاتحاد الروسي. لا يحقّ لرئيس الاتحاد الروسي بالإنابة حلّ مجلس الدوما، أو الدعوة إلى إجراء استفتاء، أو تقديم مقترحات لإجراء تعديلات على أحكام دستور الاتحاد الروسي ومراجعتها.

المادة 93

1. لا يجوز لمجلس الاتحاد أن يسحب الثقة من رئيس الاتحاد الروسي إلا على أساس تهم الخيانة العظمى أو ارتكاب جريمة خطيرة أخرى. يوجه مجلس الدوما الاتهامات بشأن هذه الجريمة ويؤكد قراراً من المحكمة العليا للاتحاد الروسي وجود أدلة على ارتكاب رئيس الاتحاد الروسي جريمة بأعماله. كما يؤكد قراراً من المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي أنه يتم اتباع الإجراءات المحددة لتوجيه الاتهامات.
2. ينبغي أن يتم اعتماد قرار مجلس الدوما بتوجيه الاتهامات وقرار مجلس الاتحاد بسحب الثقة من الرئيس من جانب أغلبية ثلثي أصوات مجموع عدد أعضاء كل من المجلسين، بمبادرة ما لا يقل عن ثلث النواب في مجلس الدوما، وعلى أساس قرار لجنة خاصة يؤلفها مجلس الدوما.
3. ينبغي أن يتم اعتماد قرار مجلس الاتحاد بسحب الثقة من رئيس الاتحاد الروسي في موعد لا يتجاوز الثلاثة أشهر بعد توجيه مجلس الدوما للاتهامات ضد الرئيس. في حال عدم اعتماد قرار مجلس الاتحاد في خلال هذه الفترة، تُعتبر الاتهامات الموجهة للرئيس مرفوضة.

الفصل 5 الجمعية الاتحادية

المادة 94

الجمعية الاتحادية – أي برلمان الاتحاد الروسي – هي الهيئة التمثيلية والتشريعية للاتحاد الروسي.

المادة 95

1. تتكون الجمعية الاتحادية من مجلسين: مجلس الاتحاد ومجلس الدوما.
2. يضمّ مجلس الاتحاد ممثلين من كلّ كيان مكوّن للاتحاد الروسي: واحد من الهيئة الحكومية التشريعية التابعة للدولة، والثاني من الهيئة التنفيذية التشريعية التابعة للدولة.
3. يضمّ مجلس الدوما 450 نائباً.

المادة 96

1. يتمّ انتخاب مجلس الدوما لولاية مدتها خمس سنوات.
2. تضع القوانين الاتحادية إجراءات تشكيل مجلس الاتحاد وإجراءات انتخاب نواب مجلس الدوما.

المادة 97

1. يجوز انتخاب أي مواطن في الاتحاد الروسي بلغ الحادية والعشرين من عمره ولديه الحق في المشاركة في الانتخابات كنائب في مجلس الدوما.
2. لا يجوز أن يكون شخص واحد ووحيد عضواً في مجلس الاتحاد ونائباً في مجلس الدوما في الوقت عينه. لا يجوز أن يكون نائب في مجلس الدوما نائباً في الهيئات الحكومية التمثيلية الأخرى التابعة للدولة أو في الهيئات المحلية ذات الحكم الذاتي.

3. يعمل النواب في مجلس الدوما على أساس مهني دائم. لا يجوز توظيف النواب في مجلس الدوما في خدمة للدولة أو الانخراط في أنشطة أخرى مدفوعة الأجر، باستثناء أعمال التدريس والأعمال العلمية والأعمال الإبداعية الأخرى.

المادة 98

1. يتمتع أعضاء مجلس الاتحاد والنواب في مجلس الدوما بالحصانة طيلة فترة ولايتهم. لا يجوز احتجازهم أو اعتقالهم أو تفتيشهم، إلا في حالة اعتقالهم في مسرح الجريمة. لا يجوز تعريضهم للتفتيش الشخصي، إلا في الحالات التي يحددها القانون الاتحادي لضمان سلامة الآخرين.
2. عند تقديم مسألة رفع الحصانة للنائب العام للاتحاد الروسي، ينبغي أن يحلها مجلس مختص تابع للجمعية الاتحادية.

المادة 99

1. الجمعية الاتحادية هيئة عاملة بشكل دائم.
2. يعقد مجلس الدوما دورته الأولى في اليوم الثلاثين بعد الانتخابات. يجوز لرئيس الاتحاد الروسي عقد جلسة لمجلس الدوما في وقت سابق لهذا التاريخ.
3. يجب أن يفتح النائب الأكبر سناً دورة مجلس الدوما الأولى.
4. منذ اللحظة التي يبدأ فيها مجلس الدوما العمل في إطار دعوة جديدة، تنتهي صلاحيات مجلس الدوما العامل في إطار الدعوة السابقة.

المادة 100

1. يقوم كل من مجلس الاتحاد ومجلس الدوما بعقد جلسات منفصلة.
2. تكون جلسات مجلس الاتحاد ومجلس الدوما مفتوحة. وفي الحالات التي تنص عليها اللوائح الإجرائية الخاصة بمجلس معين، يحق لمجلس الدوما عقد جلسات مغلقة.
3. يجوز للمجالس عقد دورات مشتركة للاستماع إلى رسائل من رئيس الاتحاد الروسي، ورسائل من المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي، وخطابات قادة الدول الأجنبية.

المادة 101

1. ينتخب مجلس الاتحاد من بين أعضائه رئيس مجلس الاتحاد ونائبيه. وينتخب مجلس الدوما من بين أعضائه رئيس مجلس الدوما ونائبيه.
2. يرأس رئيس مجلس الاتحاد ونائبه ورئيس مجلس الدوما ونائبه الجلسات، ويكونون مسؤولين عن روتين المجلس الداخلي.
3. يقوم مجلس الاتحاد ومجلس الدوما بتشكيل لجان وهيئات، ويعقدان جلسات استماع برلمانية بشأن قضايا تقع ضمن سلطاتهما.

4. يعتمد كل من المجالس لوائحه الإجرائية، ويسوي المسائل المتعلقة بالإجراءات الروتينية لأنشطته.
5. لمراقبة تنفيذ الميزانية العامة الاتحادية، يشكّل مجلس الاتحاد ومجلس الدوما مجلس الحسابات، الذي يحدد القانون الاتحادي تكوينه وإجراءات عمله.

المادة 102

1. يجب أن تكون الصلاحيات التالية ضمن اختصاص مجلس الاتحاد:
 - أ. الموافقة على تغيير الحدود بين الكيانات المكوّنة للاتحاد الروسي؛
 - ب. الموافقة على مرسوم رئيس الاتحاد الروسي بشأن تطبيق الأحكام العرفية؛
 - ج. الموافقة على مرسوم رئيس الاتحاد الروسي بشأن تطبيق حالة الطوارئ؛
 - د. اتخاذ قرار بشأن إمكانية استخدام القوات المسلحة التابعة للاتحاد الروسي خارج أراضي الاتحاد؛
 - هـ. الإعلان عن انتخابات رئيس الاتحاد الروسي؛
 - و. سحب الثقة من رئيس الاتحاد الروسي؛
 - ز. تعيين قضاة المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي والمحكمة العليا للاتحاد الروسي ومحكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي؛
 - ح. تعيين النائب العام للاتحاد الروسي وإقالته؛
 - ط. تعيين نائب رئيس مجلس الحسابات ونصف مدققي الحسابات في مجلس الحسابات وإقالتهم.
2. يعتمد مجلس الاتحاد المراسيم بشأن القضايا التي يحولها دستور الاتحاد الروسي إلى سلطته.
3. ينبغي أن تُعتمد المراسيم الصادرة عن مجلس الاتحاد من جانب أغلبية مجمل أعضاء مجلس الاتحاد، إلا في حال كان دستور الاتحاد الروسي يحدّد إجراء آخر لاعتماد القرارات.

المادة 103

1. يجب أن يقع ما يلي ضمن ولاية مجلس الدوما القضائية:
 - أ. الموافقة على تعيين رئيس حكومة الاتحاد الروسي من جانب رئيس الاتحاد الروسي؛
 - ب. البت في مسألة الثقة الممنوحة لحكومة الاتحاد الروسي؛
 - ج. الاستماع إلى التقارير السنوية من حكومة الاتحاد الروسي بشأن نتائج أعمالها، بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا التي يطرحها مجلس الدوما؛
 - د. تعيين رئيس البنك المركزي للاتحاد الروسي وإقالته؛
 - هـ. تعيين رئيس مجلس الحسابات ونصف مدققي الحسابات في المجلس وإقالتهم؛
 - و. تعيين مفوض حقوق الإنسان، الذي يعمل وفقا للقانون الدستوري الاتحادي، وإقالته؛
 - ز. إعلان العفو؛
 - ح. توجيه اتهامات إلى رئيس الاتحاد الروسي لإقامة دعوى ضده.
2. يعتمد مجلس الدوما مراسيم بشأن قضايا يحدّد دستور الاتحاد الروسي أنها من اختصاصه.
3. ينبغي أن تُعتمد مراسيم مجلس الدوما بأغلبية أصوات النواب فيه، إلا في حال كان دستور الاتحاد الروسي يحدّد إجراء آخر لاعتماد القرارات.

المادة 104

1. يعود حق المبادرة التشريعية لرئيس الاتحاد الروسي، مجلس الاتحاد، أعضاء مجلس الاتحاد، النواب في مجلس الدوما، حكومة الاتحاد الروسي، والهيئات التشريعية (التمثيلية) التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي. ويعود حق المبادرة التشريعية أيضا إلى المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي، المحكمة العليا للاتحاد الروسي، ومحكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي، فيما يتعلق بالقضايا التي ضمن اختصاصها.
2. يجب تقديم مشاريع القوانين إلى مجلس الدوما.
3. لا يجوز تقديم مشاريع القوانين المتعلقة بفرض الضرائب أو إلغائها، الإعفاء من الضرائب، قروض الدولة، أو التغييرات في التزامات الدولة المالية، وغيرها من مشاريع القوانين التي تتوخى نفقات يجب تغطيتها من الميزانية الاتحادية، إلا بناء على قرار من حكومة الاتحاد الروسي.

المادة 105

1. يعتمد مجلس الدوما القوانين الاتحادية.
2. يتم اعتماد القوانين الاتحادية بأغلبية أصوات مجمل النواب في مجلس الدوما، ما لم يحدّد دستور الاتحاد الروسي خلاف ذلك.
3. تُقدّم القوانين الاتحادية التي اعتمدها مجلس الدوما في غضون خمسة أيام ليدرسها مجلس الاتحاد.
4. يُعتبر أنّ مجلس الاتحاد قد وافق على قانون اتحادي معيّن، إذا صوّت لصالحه أكثر من نصف أعضاء ذلك المجلس، أو إذا كان لم يدرسه مجلس الاتحاد في غضون أربعة عشر يوما. في حال رفض مجلس الاتحاد قانونا اتحاديا معيّنًا، يجوز للمجلس تشكيل لجنة توفيقية لتسوية الخلافات، وبعدئذ يعيد مجلس الدوما النظر في القانون الاتحادي.
5. في حال كان مجلس الدوما لا يتفق مع قرار مجلس الاتحاد، يعتبر القانون الاتحادي معتمدا في حال صوّت لصالحه في عملية الاقتراع الثانية ما لا يقل عن ثلثي النواب في مجلس الدوما.

المادة 106

- يجب أن يقوم مجلس الاتحاد، إجباريا، بدراسة القوانين الاتحادية التي اعتمدها مجلس الدوما بشأن القضايا التالية:
- أ. الميزانية الاتحادية؛
 - ب. الضرائب والجبايات الاتحادية؛
 - ج. الشؤون المالية والمتعلقة بالعملة والائتمان وتنظيم الجمارك وإصدار المال؛
 - د. التصديق على المعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي ونقضها؛
 - هـ. وضع حدود دولة الاتحاد الروسي وحمايتها؛
 - و. الحرب والسلام.

المادة 107

1. ينبغي تقديم القانون الاتحادي المعتمد في غضون خمسة أيام إلى رئيس الاتحاد الروسي للتوقيع عليه وسنّه.
2. يوقّع رئيس الاتحاد الروسي على القانون الاتحادي ويسنّه في غضون أربعة عشر يوما.

3. إذا رفض رئيس الاتحاد الروسي القانون الاتحادي في غضون أربعة عشر يوما من استلامه، ينبغي على مجلس الدوما ومجلس الاتحاد أن يعيدا النظر في هذا القانون، وفقا للإجراءات التي ينص عليها دستور الاتحاد الروسي. عند إعادة النظر، إذا وافقت أغلبية لا تقل عن ثلثي أعضاء مجلس الاتحاد والنواب في مجلس الدوما على القانون في الصياغة المعتمدة سابقا، يجب أن يوقع عليه الرئيس ويسنّه في غضون سبعة أيام.

المادة 108

1. ينبغي اعتماد قوانين دستورية اتحادية بشأن القضايا التي يحددها دستور الاتحاد الروسي.
2. ينبغي اعتبار القانون الدستوري الاتحادي معتمدا، إذا وافقت عليه أغلبية لا تقل عن ثلاثة أرباع مجموع عدد أعضاء مجلس الاتحاد، وما لا يقل عن ثلثي مجموع عدد النواب في مجلس الدوما. ينبغي أن يوقع رئيس الاتحاد الروسي على القانون الدستوري الاتحادي المعتمد ويسنّه في غضون أربعة عشر يوما.

المادة 109

1. يجوز لرئيس الاتحاد الروسي حلّ مجلس الدوما في الحالات التي ينصّ عليها دستور الاتحاد الروسي في المادتين 111 و117.
2. في حال تمّ حلّ مجلس الدوما، يعلن رئيس الاتحاد الروسي موعد الانتخابات، بحيث ينعقد مجلس الدوما الجديد المنتخب في موعد لا يتجاوز الأربعة أشهر بعد الحلّ.
3. في خلال السنة التالية لانتخاب مجلس الدوما، لا يجوز حلّه على الأساس المتوخى في المادة 117 من دستور الاتحاد الروسي.
4. لا يجوز حلّ مجلس الدوما، من لحظة توجيهه اتهامات إلى رئيس الاتحاد الروسي وحتى يعتمد مجلس الاتحاد قرارا بشأن هذه المسألة.
5. لا يجوز حلّ مجلس الدوما في خلال فترة فرض حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية على كامل أراضي الاتحاد الروسي، أو في خلال الأشهر الستة الأخيرة من ولاية رئيس الاتحاد الروسي.

الفصل 6

حكومة الاتحاد الروسي

المادة 110

1. تمارس حكومة الاتحاد الروسي السلطة التنفيذية في الاتحاد.
2. تتألف حكومة الاتحاد الروسي من رئيس حكومة الاتحاد الروسي، نائب رئيس حكومة الاتحاد الروسي، والوزراء الاتحاديين.

المادة 111

1. يعين رئيس الاتحاد الروسي رئيس حكومة الاتحاد الروسي بموافقة مجلس الدوما.

2. ينبغي تقديم الترشيحات على منصب رئيس حكومة الاتحاد الروسي في موعد لا يتجاوز الأسبوعين بعد استلام الرئيس الجديد المنتخب مهامه، أو بعد استقالة حكومة الاتحاد الروسي، أو في غضون أسبوع واحد من رفض مجلس الدوما لترشيح ما.
3. ينظر مجلس الدوما فيمن يريشحه رئيس الاتحاد الروسي لمنصب رئيس حكومة الاتحاد الروسي في غضون أسبوع واحد من تقديم الترشيح.
4. في حال رفض مجلس الدوما المرشحين لمنصب رئيس حكومة الاتحاد الروسي ثلاث مرات، يعين رئيس الاتحاد الروسي رئيسا للحكومة، ويحلّ مجلس الدوما ويعلن عن انتخابات جديدة.

المادة 112

1. يقوم رئيس حكومة الاتحاد الروسي، في موعد لا يتجاوز أسبوعا واحدا بعد تعيينه، بتقديم مقترحات بشأن بنية الهيئات الحكومية التنفيذية الاتحادية إلى رئيس الاتحاد الروسي.
2. يقترح رئيس حكومة الاتحاد الروسي على رئيس الاتحاد الروسي المرشحين لمناصب نواب رئيس حكومة الاتحاد الروسي والوزراء الاتحاديين.

المادة 113

ينبغي على رئيس حكومة الاتحاد الروسي تحديد الأهداف الأساسية لأنشطة الحكومة وتنظيم عملها، وفقا لدستور الاتحاد الروسي والقوانين الاتحادية والمراسيم التي يصدرها رئيس الاتحاد الروسي.

المادة 114

1. على حكومة الاتحاد الروسي أن:
 - أ. تضع الميزانية الاتحادية وتقدمها إلى مجلس الدوما وتؤمن تنفيذها؛ وتقدم إلى مجلس الدوما تقريرا عن تنفيذ الميزانية الاتحادية؛ وتقدم إلى مجلس الدوما التقارير السنوية بشأن نتائج أعمالها، بما في ذلك القضايا التي رفعها مجلس الدوما إليها؛
 - ب. تكفل تطبيق سياسة مالية وائتمانية ونقدية موحدة في الاتحاد الروسي؛
 - ج. تكفل تطبيق سياسة موحدة للدولة في مجال الثقافة والعلوم والتربية والصحة والضمان الاجتماعي والبيئة في الاتحاد الروسي؛
 - د. تقوم بإدارة الممتلكات الاتحادية؛
 - هـ. تتخذ التدابير لتأمين الدفاع عن البلاد وأمن الدولة وتنفيذ سياسة الاتحاد الروسي الخارجية؛
 - و. تتخذ التدابير لضمان المشروعية والحقوق المدنية والحريات، وحماية الممتلكات والنظام العام ومكافحة الجريمة؛
 - ز. تمارس المهام الأخرى التي يوكلها إليها دستور الاتحاد الروسي والقوانين الاتحادية والمراسيم التي يصدرها رئيس الاتحاد الروسي.

2. يحدد القانون الدستوري الاتحادي إجراءات أنشطة حكومة الاتحاد الروسي.

المادة 115

1. على أساس دستور الاتحاد الروسي والقوانين الاتحادية والمراسيم المعيارية التي يصدرها رئيس الاتحاد الروسي، ولغرض تنفيذها، ينبغي على حكومة الاتحاد الروسي إصدار المراسيم واللوائح وضمان تنفيذها.
2. المراسيم واللوائح التي تصدرها حكومة الاتحاد الروسي ملزمة في الاتحاد.

3. في حال كانت المراسيم واللوائح التي تصدرها حكومة الاتحاد الروسي تتعارض مع دستور الاتحاد الروسي والقوانين الاتحادية والمراسيم التي يصدرها رئيس الاتحاد الروسي، يجوز لرئيس الاتحاد الروسي أن يلغيها.

المادة 116

ينبغي على حكومة الاتحاد الروسي أن تتخلى عن صلاحياتها أمام رئيس الاتحاد الروسي الجديد المنتخب.

المادة 117

1. يجوز لحكومة الاتحاد الروسي تقديم استقالتها، ويقوم رئيس الاتحاد الروسي بقبولها أو رفضها.
2. يجوز لرئيس الاتحاد الروسي أن يتخذ قرارا بشأن استقالة حكومة الاتحاد الروسي.
3. يجوز لمجلس الدوما التعبير عن حجب الثقة عن حكومة الاتحاد الروسي. ويتم اعتماد قرار حجب الثقة عن الحكومة بأغلبية أصوات مجموع عدد النواب في مجلس الدوما. بعد أن يعرب مجلس الدوما عن حجب الثقة عن حكومة الاتحاد الروسي، يحقّ لرئيس الاتحاد الروسي إعلان استقالة الحكومة أو رفض قرار مجلس الدوما. في حال عبّر مجلس الدوما عن حجب الثقة عن حكومة الاتحاد الروسي مرة أخرى في غضون ثلاثة أشهر، يعلن رئيس الاتحاد الروسي عن استقالة الحكومة أو حلّ مجلس الدوما.
4. يجوز لرئيس حكومة الاتحاد الروسي أن يرفع إلى مجلس الدوما مسألة الثقة بحكومة الاتحاد الروسي. إذا أرجع مجلس الدوما تصويتنا بحجب الثقة، يعتمد الرئيس في خلال سبعة أيام قرارا بشأن استقالة حكومة الاتحاد الروسي، أو حلّ مجلس الدوما والإعلان عن انتخابات جديدة.
5. في حال استقالة حكومة الاتحاد الروسي أو وقف صلاحياتها، يتعين عليها مواصلة العمل بناء على تعليمات رئيس الاتحاد الروسي، إلى حين تشكيل حكومة جديدة للاتحاد الروسي.

الفصل 7

السلطة القضائية

المادة 118

1. لا تجوز إدارة العدل في الاتحاد الروسي إلا من جانب المحاكم.
2. تُمارس السلطة القضائية عن طريق الإجراءات الدستورية والمدنية والإدارية والجنائية.
3. يُنشئ دستور الاتحاد الروسي والقانون الدستوري الاتحادي النظام القضائي في الاتحاد الروسي. لا يجوز إنشاء محاكم استثنائية.

المادة 119

يجب أن يكون القضاة من مواطني الاتحاد الروسي، وقد تجاوزوا الخامسة والعشرين من العمر، وحازوا على شهادة عليا في القانون، وخدموا في مهنة قضائية لمدة لا تقلّ عن خمس سنوات. ويجوز أن يحدّد القانون الاتحادي شروطا إضافية لقضاة محاكم الاتحاد الروسي.

المادة 120

1. ينبغي على القضاة أن يكونوا مستقلين وألا يخضعوا إلا لدستور الاتحاد الروسي والقانون الاتحادي.
2. في حال بينت محكمة، عند النظر في قضية معينة، عن تعارض تشريع قانوني للدولة أو لهيئة أخرى مع القانون، يجب عليها اتخاذ قرار وفقا للقانون.

المادة 121

1. لا يجوز عزل القضاة.
2. لا يجوز إنهاء صلاحيات القضاة أو تعليقها، إلا للأسباب ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في القانون الاتحادي.

المادة 122

1. لا يجوز انتهاك حرمة القضاة.
2. لا يجوز أن يواجه القضاة المسؤولية الجنائية، إلا وفقا للإجراءات التي ينص عليها القانون الاتحادي.

المادة 123

1. ينبغي أن يكون النظر في القضايا في المحاكم كلها علنيا. يجوز الاستماع إلى القضايا في جلسات مغلقة في الحالات التي يسمح بها القانون الاتحادي.
2. لا يجوز النظر في القضايا الجنائية في المحاكم في غياب المتهم، إلا في الحالات التي يسمح فيها القانون الاتحادي بذلك.
3. ينبغي أن تتم الإجراءات القضائية على أساس المناظرة والمساواة بين الأطراف المعنية.
4. تجري الإجراءات القضائية بمشاركة هيئة محلفين في الحالات المنصوص عليها في القانون الاتحادي.

المادة 124

تُموّل المحاكم من الميزانية الاتحادية فحسب، وينبغي أن يكفل ذلك إمكانية إدارة العدالة بشكل كامل ومستقل، وفقا لمتطلبات القانون الاتحادي.

المادة 125

1. تتألف المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي من 19 قاضيا.
2. بناء على طلب من رئيس الاتحاد الروسي، مجلس الاتحاد، مجلس الدوما، خمس أعضاء مجلس الاتحاد أو نواب مجلس الدوما، حكومة الاتحاد الروسي، المحكمة العليا للاتحاد الروسي، محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي، أو الهيئات الحكومية التشريعية والتنفيذية التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي، ووفقا لدستور الاتحاد الروسي، تتخذ المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي قرارات بشأن القضايا المتعلقة بـ:
 - أ. القوانين الاتحادية والتشريعات المعيارية التي يصدرها رئيس الاتحاد الروسي أو مجلس الاتحاد أو مجلس الدوما أو حكومة الاتحاد الروسي؛
 - ب. دساتير الجمهوريات والمواثيق والقوانين والتشريعات المعيارية الأخرى التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي، والمعتمدة بشأن قضايا ضمن الولاية القضائية للهيئات الحكومية التابعة لدولة الاتحاد

الروسي، أو ضمن الولاية القضائية المشتركة بين الهيئات الحكومية التابعة لدولة الاتحاد الروسي والهيئات الحكومية التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي؛
ج. المعاهدات بين الهيئات الحكومية التابعة لدولة الاتحاد الروسي والهيئات الحكومية التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي، والمعاهدات بين مختلف الهيئات الحكومية التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي؛
د. المعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي، والتي تكون غير مطبقة.

3. ينبغي على المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي حلّ النزاعات على السلطة:

أ. بين الهيئات الحكومية التابعة للدولة الاتحادية؛
ب. بين الهيئات الحكومية التابعة لدولة الاتحاد الروسي والهيئات الحكومية التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي؛
ج. بين الهيئات الحكومية العليا التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي.

4. عند تلقي الشكاوى بشأن انتهاكات لحقوق المواطنين الدستورية وحرياتهم، وبناء على طلب من المحاكم، ينبغي على المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي أن تتحقق من دستورية القانون المطبق أو الذي ينبغي تطبيقه في حالة معينة، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في القانون الاتحادي.

5. بناء على طلب من رئيس الاتحاد الروسي ومجلس الاتحاد ومجلس الدوما وحكومة الاتحاد الروسي والسلطات القضائية التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي، ينبغي على المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي تفسير دستور الاتحاد الروسي.

6. تفقد بعض التشريعات أو الأحكام التي يتم تبنيها من دستوريتها سلطتها؛ ولا يجوز تنفيذ أو استخدام المعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي، والتي لا تتوافق مع دستور الاتحاد.

7. بناء على طلب من مجلس الاتحاد، ينبغي على المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي أن تصدر قرارا بشأن تنفيذ الإجراءات المحددة لتوجيه اتهامات الخيانة أو الجرائم الخطيرة الأخرى لرئيس الاتحاد الروسي.

المادة 126

المحكمة العليا للاتحاد الروسي هي أعلى هيئة قضائية للقضايا المدنية والجنائية والإدارية وغيرها من القضايا التي تقع ضمن اختصاص المحاكم العامة؛ وينبغي عليها أن تمارس الإشراف القضائي على أنشطة المحاكم العامة بالأشكال الإجرائية المنصوص عليها في القانون الاتحادي، كما عليها تفسير المسائل المتعلقة بإجراءات المحكمة.

المادة 127

محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي هي أعلى هيئة قضائية لتسوية النزاعات الاقتصادية وغيرها من القضايا التي تنتظر فيها محاكم التحكيم؛ وينبغي عليها أن تمارس الإشراف القضائي على أنشطة محاكم التحكيم بالأشكال الإجرائية المنصوص عليها في القانون الاتحادي، كما عليها تفسير المسائل المتعلقة بإجراءات المحكمة.

المادة 128

1. ينبغي أن يعين مجلس الاتحاد قضاة المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي والمحكمة العليا للاتحاد الروسي ومحكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي، بناء على ترشيح يقدمه رئيس الاتحاد الروسي.

2. يعين رئيس الاتحاد الروسي قضاة المحاكم الاتحادية الأخرى، وفقا للإجراءات التي ينص عليها القانون الاتحادي.

3. يحدّد القانون الدستوري الاتحادي صلاحيات المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي، المحكمة العليا للاتحاد الروسي، محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي، والمحاكم الاتحادية الأخرى، وإجراءات تشكيلها وأنشطتها.

المادة 129

1. مكتب النائب العام للاتحاد الروسي بُنية مركزية واحدة. يخضع النواب العامون في هذا المكتب إلى رئاسة كبار النواب العامين والنائب العام للاتحاد الروسي.

2. يعيّن مجلس الاتحاد النائب العام للاتحاد الروسي ويقيله بناء على اقتراح من رئيس الاتحاد الروسي.

3. يعيّن النائب العام للاتحاد الروسي النواب العامين في الكيانات المكونة للاتحاد الروسي بالاتفاق مع الكيانات المعنية.

4. يعيّن النائب العام للاتحاد الروسي النواب العامين الآخرين.

5. يحدّد القانون الاتحادي صلاحيات مكتب النائب العام للاتحاد الروسي وتنظيمه وإجراءات أنشطته.

الفصل 8

الحكم الذاتي المحلي

المادة 130

1. يوفّر الحكم الذاتي المحلي في الاتحاد الروسي القرار المستقل المنبثق عن السكان بشأن القضايا ذات الأهمية المحلية، وتلك المتعلقة بتملك الممتلكات البلدية واستخدامها وإدارتها.

2. يمارس المواطنون الحكم الذاتي المحلي عن طريق الاستفتاء والانتخابات وغيرها من أشكال التعبير المباشر عن إرادتهم، وأيضاً من خلال الهيئات المنتخبة والهيئات الأخرى ذات الحكم الذاتي المحلي.

المادة 131

1. ينبغي اتباع الحكم الذاتي المحلي في المستوطنات الحضرية والريفية وعلى الأراضي الأخرى، مع مراعاة التقاليد التاريخية والتقاليد المحلية الأخرى. يحدّد السكان بنية هيئات الحكم الذاتي المحلي بشكل مستقل.

2. يجوز إجراء تغييرات لحدود الأراضي التي يُطبّق فيها الحكم الذاتي المحلي، مع مراعاة لرأي سكان الأراضي المعنية.

المادة 132

1. تتولى هيئات الحكم الذاتي المحلي بشكل مستقل إدارة الممتلكات البلدية، وضع الميزانية المحلية والموافقة عليها وتنفيذها، فرض الضرائب والجبایات المحلية، ضمان الحفاظ على النظام العام، وحلّ القضايا الأخرى ذات الأهمية المحلية.

2. قد يمنح القانون هيئات الحكم الذاتي المحلي البعض من صلاحيات الدولة، فتتلقّى بالتالي الموارد المادية والمالية الضرورية لممارسة هذه الصلاحيات. وتتحمّك الدولة بتنفيذ الصلاحيات المخوّلة.

المادة 133

الحكم الذاتي المحلي في الاتحاد الروسي مكفول من خلال الحق في الحماية القانونية، والتعويض عن المصاريف الإضافية الناشئة عن اعتماد الهيئات الحكومية التابعة للدولة قرارات معينة، وهو مكفول أيضا من خلال حظر القيود المفروضة على حقوق الحكم الذاتي المحلي التي يحددها دستور الاتحاد الروسي والقوانين الاتحادية.

الفصل 9

التعديلات الدستورية ومراجعة الدستور

المادة 134

يمكن تقديم مقترحات بشأن تعديل أحكام دستور الاتحاد الروسي ومراجعتها من جانب رئيس الاتحاد الروسي، مجلس الاتحاد، مجلس الدوما، حكومة الاتحاد الروسي، الهيئات التشريعية (التمثيلية) التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي، أو من مجموعات تتألف مما لا يقل عن خمس أعضاء مجلس الاتحاد أو نواب مجلس الدوما.

المادة 135

1. لا يجوز أن تتفح الجمعية الاتحادية أحكام الفصول 1 و2 و9 من دستور الاتحاد الروسي.
2. في حال دعم ثلاثة أخماس مجموع عدد أعضاء مجلس الاتحاد ونواب مجلس الدوما مقترح تعديل أحكام الفصول 1 و2 و9 من دستور الاتحاد الروسي، تلتزم الجمعية الدستورية وفقا للقانون الدستوري الاتحادي.
3. ينبغي على الجمعية الدستورية تأكيد ثبات دستور الاتحاد الروسي أو صياغة دستور جديد للاتحاد الروسي، شرط أن تعتمد الجمعية الدستورية بأغلبية ثلثي العدد الإجمالي لأعضائها أو أن يُحال إلى استفتاء. في حال إجراء استفتاء، يُعتبر دستور الاتحاد الروسي معتمدا إذا صوّت لصالحه أكثر من نصف الناخبين الذين شاركوا في الاقتراع، وشرط أن يكون أكثر من نصف الناخبين قد شاركوا في الاستفتاء.

المادة 136

ينبغي اعتماد التعديلات على أحكام الفصول 3 إلى 8 من دستور الاتحاد الروسي، وفقا للإجراءات المحددة لاعتماد القانون الدستوري الاتحادي، وتدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ بعد أن توافق عليها الهيئات التشريعية التابعة لما لا يقل عن ثلثي الكيانات المكونة للاتحاد الروسي.

المادة 137

1. يجوز إدخال تعديلات على المادة 65 - التي تحدّد تأليف الاتحاد الروسي - من دستور الاتحاد الروسي على أساس قانون دستوري اتحادي بشأن القبول في الاتحاد الروسي وإنشاء كيانات مكونة جديدة في الاتحاد، أو بشأن التغييرات في الوضع الدستوري والقانوني لكيان مكّون للاتحاد الروسي.
2. في حال تغيير اسم جمهورية أو كراي أو مدينة ذات أهمية اتحادية أو أوبلاست ذات حكم ذاتي أو أوكروغ ذات حكم ذاتي، ينبغي إدراج الاسم الجديد للكيان المكّون للاتحاد الروسي في المادة 65 من دستور الاتحاد الروسي.

الباب الثاني الخاتمة والأحكام المؤقتة

1. يدخل دستور الاتحاد الروسي حيّز التنفيذ منذ لحظة نشره رسمياً، وفقاً لنتائج الاستفتاء الوطني. ينبغي اعتبار يوم الاستفتاء الوطني الواقع فيه 12 كانون الأول/ديسمبر 1993 يوم اعتماد دستور الاتحاد الروسي. في الوقت عينه، لا يعود هناك أي تأثير لدستور (القانون الأساسي) الاتحاد الروسي الذي اعتمده روسيا بتاريخ 12 نيسان/أبريل 1978 مع جميع تعديلاته والإضافات عليه. في حال عدم مطابقة أحكام المعاهدة الاتحادية - المعاهدة بشأن تقسيم السلطات والصلاحيات بين الهيئات الحكومية التابعة لدولة الاتحاد الروسي والهيئات الحكومية التابعة للجمهوريات ذات السيادة والمكوّنة للاتحاد الروسي؛ والمعاهدة بشأن تقسيم السلطات والصلاحيات بين الهيئات الحكومية التابعة للدولة الاتحادية للاتحاد الروسي والهيئات الحكومية التابعة للكرايات والأوبلاستات ومدينتي موسكو وسانت بطرسبرغ داخل الاتحاد الروسي؛ والمعاهدة بشأن تقسيم السلطات والصلاحيات بين الهيئات الحكومية التابعة للدولة الاتحادية للاتحاد الروسي والهيئات الحكومية التابعة للأوبلاستات ذات الحكم الذاتي والأوكروغات ذات الحكم الذاتي داخل الاتحاد الروسي؛ وغيرها من المعاهدات بين الهيئات الحكومية التابعة للدولة الاتحادية للاتحاد الروسي والهيئات الحكومية التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي؛ والمعاهدات بين مختلف الهيئات الحكومية التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي - للدستور، تسري أحكام دستور الاتحاد الروسي.
2. ينبغي تطبيق القوانين والإجراءات القانونية الأخرى التي كانت سارية المفعول في أراضي الاتحاد الروسي قبل أن يدخل هذا الدستور حيّز التنفيذ، ما دامت لا تتعارض مع دستور الاتحاد الروسي.
3. منذ تاريخ دخول هذا الدستور حيّز التنفيذ، ينبغي على رئيس الاتحاد الروسي المنتخب وفقاً لدستور (القانون الأساسي) الاتحاد الروسي - روسيا أن يمارس الصلاحيات التي يحددها له هذا الدستور حتى انتهاء مدة الولاية التي انتُخب لها.
4. منذ تاريخ دخول هذا الدستور حيّز التنفيذ، تنتقل إلى مجلس الوزراء - حكومة الاتحاد الروسي - حقوق والتزامات ومسؤوليات حكومة الاتحاد الروسي التي يحددها دستور الاتحاد الروسي، ويجب أن يُسمّى مجلس الوزراء فيما بعد ذلك حكومة الاتحاد الروسي.
5. تقوم المحاكم في الاتحاد الروسي بإدارة العدالة وفقاً لصلاحياتها على النحو المنصوص عليه في هذا الدستور. بعد أن يدخل الدستور حيّز التنفيذ، يحتفظ قضاة جميع المحاكم التابعة للاتحاد الروسي بصلاحياتهم حتى انتهاء المدة التي انتخبوا لها. يتم ملء المناصب الشاغرة، وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا الدستور.
6. حتى اعتماد وتنفيذ القانون الاتحادي - الذي يحدّد إجراءات دراسة القضايا من جانب محكمة مع هيئة محلفين -، تُطبق الإجراءات القائمة المتعلقة بدراسة القضايا المعنيّة في المحكمة. بهدف تحقيق تماشي التشريعات الجنائية الإجرائية للاتحاد الروسي مع أحكام هذا الدستور، يتم تطبيق الإجراءات السابق بشأن اعتقال الأشخاص المشتبه بهم لارتكابهم جريمة، وبشأن احتجازهم وإبقائهم في السجن.
7. يُنتخب مجلس الاتحاد في اجتماعه المنعقد الأول ومجلس الدوما في اجتماعه المنعقد الأول لمدة عامين.

8. يلتئم مجلس الاتحاد في دورته الأولى في اليوم الثلاثين بعد الانتخابات.
يفتح رئيس الاتحاد الروسي دورة مجلس الاتحاد الأولى.

9. يجوز لنائب في مجلس الدوما في اجتماعه المنعقد الأول أن يكون في الوقت عينه عضوا في حكومة الاتحاد الروسي. لا يجوز لأحكام هذا الدستور المتعلقة بحصانة النواب فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأعمال (التقاعس) المتصلة بالوفاء بواجباتهم الرسمية أن تمتد إلى نواب مجلس الدوما الذين هم أعضاء في حكومة الاتحاد الروسي. يمارس نواب مجلس الاتحاد في اجتماعه المنعقد الأول صلاحياتهم على أساس غير دائم.